تأثير أدوات الحاكم غير الشرعية على الشرعية السياسية في اليمن (1990-2011)

الاستـــلام: 15 / فبراير / 2025
التحكيم: 17/ مارس /2025
القبـــــول: 18 / مارس /2025

أحمد عباس المجلمي[1، *]
حنيف بن محمد لطيف[2]

[1] التاريخ والحضارة، معهد أبحاث المنتجات الإسلامية وحضارة الملايو، جامعة السلطان زين العابدين، مدينة ترنجانو، ماليزيا.
[2] الدعوة والحضارة الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة السلطان زين العابدين، مدينة ترنجانو، ماليزيا.
* عنوان المراسلة: almaljamie@gmail.com

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2788

تأثير أدوات الحاكم غير الشرعية على الشرعية السياسية في اليمن (1990-2011)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل الأدوات غير الشرعية التي استخدمها النّظام السياسي في اليمن للبقاء في السلطة، وأثر تلك الأدوات على الشرعية السياسية في اليمن، ولتحقيق أهدافها سلكت الدراسة منهج دراسة الحالة، بالوقوف على تجربة النّظام السياسي في اليمن في تلك الفترة، والمنهج التاريخي لفهم تطور أزمة الشرعية السياسية في سياق الصراع اليمني من أجل استعادة شرعية الدولة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعةٍ من النتائج أهمها: أنّ استخدام النظام لأدوات غير الشرعية في اليمن أدّت إلى تدهور شرعية الدولة، وتدني الوعي السياسي، وإفساح المجال العام للقوى التقليدية على حساب الأحزاب والمؤسسات المدنية، وهو ما شكّل شرعيةً سياسيةً هشةً لاتزال تعاني منها الدولة اليمنية حتى اللحظة، ومن بين تلك الأدوات: توظيف التنوع المجتمعي وصرعنته، وتعديل الدستور، وتفريخ أحزاب المعارضة، ومأسسة الفساد، وحيازة المؤسسات العسكرية، واستغلال خطاب الحرب على الإرهاب.

الكلمات المفتاحية: اليمن، الشرعية السياسية، التعددية السياسية، السلطة، النّظام السياسي

Illegitimate Tools of the Ruling Regime and Their Impact on Political Legitimacy in Yemen: From Yemeni Unification to 2011

Ahmed Abbas Almaljamie [1, *]
Hanif Md Lateh [2]

Abstract:
This study analyzed the illicit tools used by Yemen's political regime to maintain power and their impact on political legitimacy. Using a case study methodology and a historical approach, it examined the regime's experience from Yemeni unification to 2011 and explored the legitimacy crisis amid Yemen's conflict. The study found that over three decades, the regime's illicit strategies eroded state legitimacy, reduced political awareness, and empowered traditional forces over civil parties, resulting in fragile legitimacy. Key tools included exploiting social divisions, constitutional amendments, proliferating opposition parties, institutionalizing corruption, controlling the military, and leveraging anti-terrorism rhetoric, enabling the regime to retain power while undermining political legitimacy.

Keywords: *Yemen, political legitimacy, political pluralism, power, political system*

[1] History and Civilization, Universiti Sultan Zainal Abidin, Kuala Terengganu, Malaysia.
[2] Da'wah and Islamic Civilization, Universiti Sultan Zainal Abidin, Kuala Terengganu, Malaysia.
* Corresponding Author address: almaljamie@gmail.com

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2788

المقدمة

تعد الشرعية من أبرز الظواهر السياسية والاجتماعية التي حظيت باهتمام الباحثين والمؤسسات العلمية، لدورها الحاسم في تحديد طبيعة النظام السياسي، وضمان استقراره ومشروعيته، وتعزيز الوعي المجتمعي بالقيم الدولتية، وترسيخ أسس الشرعية الديموقراطية لتداول السلطة وتحقيق الفاعلية في إدارة شؤون المجتمع. ولذلك يسعى كل نظامٍ سياسي لتجنب تدني الشرعية لضمان استقراره واستمراره، إذ يصعب على النظام الحفاظ على سلطته دونها (بلعيفة، زوامبية، 2019). ولكن لسبب عجز العديد من الأنظمة العربية، ومن بينها النظام السياسي اليمني - موضوع الدراسة - عن تحقيق الفاعلية، فقد ظلّ النظام السياسي يعاني من أزمة الشرعية منذ نشأة الدولة الوطنية. ولتجاوز هذه الأزمة، لجأ النظام إلى أدواتٍ خارج المنظومة الشرعية للحفاظ على سلطته، مما أثر سلباً على الشرعية السياسية للدولة. وأدّى مع الوقت إلى صراعاتٍ انتهت بسقوط العاصمة اليمنية صنعاء وانهيار الشرعية السياسية. ولهذا، تأتي هذه الدراسة لتحليل الأدوات التي استخدمها النظام السياسي في اليمن لسد عجز شرعيته وتأثيرها على الشرعية السياسية في اليمن.

مشكلة الدراسة:

مع اعتماد اليمن نظاماً جمهورياً يقوم على التعددية السياسية والنظام الانتخابي للوصول السلطة، إلا أنّ حزباً سياسياً واحداً ظل يسيطر عليها طيلة (33) عاماً، وهو ما يُثير إشكاليةً جوهريةً حول طبيعة الأدوات التي استخدمها النظام لتعزيز بقائه طوال تلك الفترة، وانعكاساتها على الشرعية السياسية ككل. وعليه، تصاغ مشكلة الدرسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما تأثير استخدام النظام السياسي في اليمن لأدوات غير الشرعية على الشرعية السياسية في اليمن؟ وتتفرع منه التساؤلات الآتية:

- ما الأدوات غير الشرعية التي استخدمها النظام للبقاء في السلطة؟
- ما أثر استخدام تلك الأدوات على الشرعية السياسية في اليمن؟

أهمية الدراسة:

تثري الدراسة النقاش الأكاديمي حول النظرية السياسية في اليمن، بتحليلها للأدوات غير الشرعية التي استخدمها النظام لحيازة السلطة، في ظل وجود نظريةٍ سياسيةٍ جمهوريةٍ لإدارة الدولة، بما يعني فهم التناقضات التي استثمرها النظام للبقاء في السلطة، لتجاوزها في بناء شرعيةٍ سياسيةٍ عقلانيةٍ مستقبلًا. الأمر الآخر، تأتي هميتها لمحاولتها فهم تعقيدات أدوات الحكم غير الشرعية في اليمن، بما يخدم تجاوز أزمة الشرعية في اليمن، في ظل الصراع الحالي الذي تشهده اليمن من أجل استعادة شرعية الدولة اليمنية.

الدراسات السابقة:

رغم شحة الدراسات التي تناولت الشرعية السياسية في اليمن، إلا أنّ هناك جهوداً بحثيةً مهمةً حاولت دراسة الشرعية السياسية، من بينها:

- دراسة فارس بريزات "الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن"، عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2011)، هدفت الدراسة إلى تحليل الشرعية السياسية بمؤشرات قابلة للقياس لتقييم تأييد النظام اليمني، عبر عينةٍ احتماليةٍ عنقوديةٍ من (1200) منزل في (21) محافظةً يمنية.
- دراسة بيتر سالزبري (Peter Salisbury) "نهج متعدد الأبعاد لاستعادة شرعية الدولة في اليمن"، عن كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أكسفورد (2018)، هدفت الدراسة إلى استعادة شرعية الدولة في اليمن عبر نهج متعدد الأبعاد يراعي تعقيدات الشرعية محلياً ودولياً، مع التركيز على المبادرات الداخلية لتحقيق استقرارٍ سياسي مستدام.
- دراسة أسامة الروحاني، وإياد أحمد "ضرورة بناء شرعية الدولة في اليمن"، عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (2018)، هدفت الدراسة إلى تحليل أزمة شرعية الدولة اليمنية وتقديم توصياتٍ لتعزيز هذه الشرعية في سياق الصراع المستمر في اليمن.
- دراسة فؤاد الصلاحي وآخرون، "الفاعلون غير الرسميين في اليمن، أسباب التشكل وسبل المعالجة، عن الدار العربية ومركز الجزيرة للدراسات، (2012)، هدفت الدراسة إلى فهم أسباب أزمة شرعية الدولة في اليمن، وتحليل العوامل التاريخية التي أدت إلى تفاقم هذه الأزمة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. تحليل أدوات الحكم غير الشرعية التي استخدمها النظام السياسي في اليمن للبقاء في السلطة.
2. أثر استخدام الأدوات غير الشرعية في اليمن على الشرعية السياسية للدولة.

الفرضية والمنهجية:

تفترض الدراسة أنّ النظام السياسي في اليمن، مع اعتماده على أسسٍ شرعيةٍ عقلانية، إلا أنّه فشل في تطبيقها، مما دفعه لاستخدام أدواتٍ غير شرعيةٍ لتعويض العجز الشرعي الناتج عن عدم تحقيق الكفاءة والفاعلية في إدارة شؤون المجتمع. هذا يبرز الفجوة بين النظرية السياسية وتطبيقها، حيث ترتبط فاعلية النظام بتحقيق الشرعية، وعجزه يدفعه لاستخدام أدواتٍ خارج المنظومة الشرعية، مما يؤثر سلباً على الشرعية السياسية. ولتأكد من صحة الفرضية، اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة، مركزة على تجربة النظام السياسي في اليمن من (1990 – 2011)، والمنهج التاريخي؛ لفهم تطور أزمة الشرعية في سياق الصراع الذي يدور في اليمن من أجل استعادة شرعية الدولة.

أولاً: مفاهيم الدراسة.

تتناول الدراسة في هذه الجزئية مفهومي الشرعية السياسية وأدوات الحكم غير الشرعية باعتبارهما مفهومين يشكلا الإطار النظري لها، الأول: يُعد محور استقرار الأنظمة السياسية واستمرارها، والثاني: يعكس الأساليب التي تلجأ إليها الأنظمة السياسية في حال فقدانها للشرعية. مع التركيز على العناصر التي تبرز أهمية الشرعية السياسية في تحقيق استقرار الدولة، ومخاطر الأدوات غير الشرعية على السلم المجتمعي وبقاء الدولة.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2788

- مفهوم الشرعية السياسية.

تنظر الموسوعة السياسية إلى الشرعية باعتباره مفهوماً محورياً يحدد قانونية النظام ووجوده، وتعني قبول الشعب الطوعي للنظام مقابل أن يخدم مصالحهم وقيمهم (داود، 1991). وعند روبرت دال (Robert Dahl) هي الاعتقاد بدلاً من القبول (عبد القادر، 2017). وعنصر الاعتقاد برأي باحثين مصدره اقتناع الفرد، أما الطاعة، فمصدرها أمورٌ محقة ومقنعة، بحيث يؤدي المواطن ما تتوقعه السلطة منه دون حرج أو شعور بالاضطرار أو الخوف، مما يجعل الشرعية مسلكاً طبيعياً متوافقاً مع وجود الدولة واستمرارها، وقابلاً للتبرير في ذهن المواطن دون تدخل خارجي (سلامة، 1987).

عند دي فرجيه (M. Duverger) الشرعية تمثل الشعب من حيث أصولها وجذورها وهيكلها، وكل نظام أو حكومة تكون عدا هذا غير شرعية. بتعبير آخر، "الشرعية هي فكرة واعتقاد وقناعة شعبية بجدارة الحاكمين باحتلال موقع القرار ومركز السلطة السياسية" (دي فرجيه، 1977). والقناعة هنا تعني "الاقتناع الواعي والإرادي للمساهمة والمشاركة" (مالكي، 2007).

أما جون لوك (J. Locke)، فالنظام عنده يحوز الشرعية عندما تستمد سلطته من موافقة المحكومين، وتلتزم بحماية الحقوق الطبيعية للأفراد، مثل الحياة الكريمة، والحرية، والملكية. والشعب برأيه هو الذي يمنح السلطة للحكومة، وله الحق في استعادتها إذا فشلت في أداء واجباتها. وتفقد السلطة الشرعية إذا فشلت في حماية هذه الحقوق، ولم تهدف إلى تحقيق الصالح العام، ويحق للمحكومين مقاومتها أو تغييرها (Locke, 1823). أما ماكس ويبر(Max Webber) فقد عدّ الشرعية العقلانية – النوع الثالث عنده من الشرعيات - صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، عبر طرق عديدة تعد قانونية أو شرعية مقبولة، تكون الطاعة والقبول فيها لشبكة المؤسسات المبنية بصورةٍ شرعية لا تحمل الطابع الفردي (Webber, 1969).

من التعريفات سالفة الذكر، يمكننا إجمال تعريف الشرعية السياسية أنّها: هي الاقتناع الواعي والطوعي من الشعب بجدارة النظام الحاكم وقانونيته، استناداً إلى قبوله وطاعته دون إكراه، بشرط أن يستمد سلطته من موافقة المحكومين، ويلتزم بحماية حقوقهم الأساسية وخدمة مصالحهم، عبر مؤسسات شرعية مقبولة تهدف لتحقيق المصالح العامة.

- مفهوم أدوات الحكم غير الشرعية.

تكتسب السلطة الشرعية من رضا المجتمع وثقته بتمثيل طموحاته (الظاهري، 2004)، وتقاس تلك الشرعية عبر الكفاءة والفاعلية في إدارة شؤون المجتمع وتحقيق أهدافه (إبراهيم، 2002). وتحقيق الكفاءة والفاعلية لدى النّظام السياسي من شأنه أن يحقق معيار الإنجاز (الإيفاء بالالتزامات)، الذي بدوره يحقق نوعاً من الرضا الذي يشعر به المجتمع نحو النّظام السياسي، وبالضرورة استقرار وتعزيز قيم ومؤسسات الدولة.

وعندما تتدنى إنجازات النظام السياسي، تصبح شرعية النّظام على المحك، فيستخدم أدواتٍ غير شرعية للبقاء في السلطة لأكثر فترةٍ ممكنة، مما يضر بشرعية الدولة والمجتمع. فإذا فقد الحاكم شرعيته، يحل وجوده القسري (بصرعنة المجتمع) محل الرضاء الطوعي (الظاهري، 2004).

فإذا كانت الأدوات الشرعية التي يستخدمها النّظام الحاكم للبقاء في السلطة من قبيل الانتخابات النزيهة، والتداول السلمي للسلطة، والعمل بروح الدستور والقانون، ومراعاة الشرعية الاجتماعية والثقافية، وتحقيق الاندماج الاجتماعية، واحتكار العنف الشرعي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتحقيق مبدأ العيش المشترك، فإنّ الأدوات غير الشرعية تقف على النقيض تماماً؛ فحينما يعجز النّظام السياسي عن القيام بوظيفته، فيذهب إلى استخدام التناقضات في المجتمع لتوظيفها لإطالة بقائه في السلطة.

عطفًا على ما سبق، ولتعذُّر الحصول على تعريفٍ للأدوات غير الشرعية، يمكننا أن نسوق تعريفًا إجرائيًا لها، وهي: أنّها تشير إلى الآليات والأساليب والسياسيات التي تنتهجها الأنظمة السياسية التي تعاني من عجز وأزمة في الشرعية السياسية نتيجة تعذر تحقيق الكفاءة والفاعلية، ولضمان بقائها في سُدة الحكم، ولسدّ ذلك العجز تلجأ إلى مصادر أخرى من خارج المنظومة الشرعية للدولة، نحو تسخير مقدرات الدولة وصرعنة وحدات المجتمع بما يحقق لها البقاء في السلطة، ولو كان ذلك من شأنه أن يهدد السلم المجتمعي وبقاء الدولة.

ثانيًا: الشرعية في السياق العربي: الفكر والممارسة.

على غرار التحولات الكبرى في مفهوم الشرعية في الممارسة والفكر السياسي الغربي منذ العقد الثاني من القرن العشرين واستقلال شرعية الدولة والمؤسسات وأسبقيتها على شرعية الحاكم، فإنّ الشرعية في النموذج العربي ظلت عمومًا تحوم حول شرعية الحاكم، وهذا ربما يعود إلى أسبقية ظهور شرعية الحاكم (الإمام – الخليفة – الولاية) في الفكر الإسلامي والعربي على شرعية الدولة الوطنية، و"تمحور الشرعية حول "الجماعة" أكثر مما تمحور حول "الدولة"، أو كما نجدها في النظرة الخلدونية شرعية الرئاسة بالغلبة (الأنصاري، 1994).

إنّ شيوع "شرعية الحاكم" في الفكر السياسي العربي وأسبقيته على (شرعية الدولة وتطورها) يعود بنظر دراستنا إلى ديمومة الحاكم العربي في السلطة، واحتضان السلطة للدولة وليس العكس، مما سمح أولاً: بحدوث عجزٍ في تطور فكر شرعية الدولة، وثانيًا: أسهمت تلك الديمومة في مأسسة تسلط الدولة على المجتمع على حساب مأسسة الشرعية السياسية ودمقرطة الحياة العامة، وهذا بالضرورة يجعل من الصعوبة تلمس الشرعية فكرًا وممارسة. وفي هذا السياق، يرى (يورغن هابرماس) أنّ معظم المناقشات حول شرعية الأنظمة تكتب من منظور"النِّظام" (السلطة) لا من منظور النظم الاجتماعية، ويعبِّر عن تلك النظم بـ "الخبرة المعايشة" (Best, 2001).

ولهذا جاء تعريف برهان غليون للشرعية بناءً على تلمس أزمتها التي أسميناها (فكرًا وممارسة) في الواقع العربي السياسي، فهي عنده صفة السلطة التي تخضع لاعتباراتٍ مبدئيةٍ متفق عليها، تتطابق مع أهداف الجماعة، ولا تحل بالغش الإيديولوجي أو التغيير الشكلي أو الانفتاح الديموقراطي (إبراهيم، 2002).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2788

الأمر كذلك عند هيدسون، ففي فرضيته عن شرعية الأنظمة العربية، يرى أنّ الشرعية السياسية هي المشكلة المركزية في الحكم العربي، ونقصها هو السبب الرئيس لتقلّب السياسة العربية واستبداد الحكومات وعدم استقرارها (Hudson, 1977). ففي واقع الحال، لا تعتمد غالبًا على مصادر ماكس فيبر (التقاليد، الكاريزما، العقلانية، الكفاءة)، مع ادّعائها ذلك، بل يجب أن تستند إلى ثقافةٍ سياسية، ووعيٍ جمعي يعكس هوية الفرد ومبادئه، وليس مجرد قبول أو رضا عن السلطة.

إنّ مثل هذه الشرعية غائبة عن معظم الأنظمة العربية، وإن وجدت فهي شكلية تعتمد على التعبئة الرسمية، مما يجعلها قلقةً وخائفة، فتستخدم القوة التعسفية ضد المعارضة، وتسعى لخلق شرعيةٍ مصطنعة بالترهيب والترغيب (والي، 2003). وغياب الشرعية فكرًا وممارسة - برأي باحثين - يعود إلى أنّ مفهوم الدولة بمعناها المؤسسي الكياني الشامل هو أكثر المفاهيم غموضًا واضطرابًا والتباسًا في الوعي العربي، وإذا كانت مقولة الدولة الحديثة ليست بجديدة على العرب، ونحن نجدها في مركز الفكر العربي (عصر النهضة)، لكن محتوى هذه المقولة كان وما زال غامضًا (الطيبي، 1987).

ثالثًا: أزمة الشرعية في النظام السياسي اليمني.

ظل استخدام الأدوات غير الشرعية لتدعيم سلطة الحاكم في اليمن، منذ قيام الدولة الوطنية في الشمال (1918)، بعد اتفاق دعان، وفي الجنوب (1963) بعد خروج الاستعمار البريطاني، سمةً بارزةً وبديلةً لإخفاء العجز الشرعي في بُنية السلطة، مما شكّل متواليةً صراعيةً اتصفت بالديمومة، ألقت بظلالها على الحياة السياسية في اليمن حتى اليوم، مشكلة "أزمة شرعية سياسية".

عمقت تلك الأدوات غير الشرعية، بمعية عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية وثقافية، أزمة الشرعية السياسية، وأكسبتها صفة الديمومة في التاريخ اليمني، حيث تفاقمت هذه العوامل مع إمعان الحاكم في استخدامها، مما زاد من تدهور الوضع العام. ومن بين تلك العوامل:

- العزلة الاجتماعية والسياسية والثقافية التي حرمت اليمن من الإنتاج الحضاري منذ القرن الثالث الهجري وحتى العام 1962.
- الاقتصاد (الشبه-ريعي) الذي لم يحقق تنوعًا أو نموًا يقلل التناقضات الاقتصادية والتفاوت المعيشي مع النمو السكاني المتزايد.
- استغلال النظام للتنوع القبلي في الصراع السياسي، مما مثّل عقبةً أمام تحقيق الاندماج الاجتماعي.

تباينت الأدوات غير الشرعية في اليمن حسب النظرية السياسية للنظام السياسي؛ ففي الشمال، بعد خروج العثمانيين اعتمدت الإمامة في اليمن نظام الحكم الثيوقراطي (الحق الإلهي في الحكم)، حيث طاعة الإمام مخوّلة من الله وعصيانه معصية لله (البرهاوي، 2016). أما في الجنوب فقد مثّلت الشرعية الثورية أهم أداة لحيازة السلطة والتي تبنّت إيديولوجية الفكر الماركسي اليساري، متمثلا في الحزب الاشتراكي كحزبٍ وحيدٍ له الحق في الحكم (Walker, Gray, 2009).

بعد الوحدة اليمنية (1990)، ومع توفر مقومات الشرعية الديموقراطية العقلانية في دستور الوحدة المستند إلى ثورتي (1962) و(1963) والتعددية والنظام الجمهوري، فإنّ النظام السياسي اليمني ظل غير مستقر وغير ديموقراطي، معتمداً على شرعية تقليدية مزجت بين العلاقات الزبونية والبُنية القبلية وخدمة قوى إقليمية ودولية (الصلاحي، 2012).

إنّ إعلان دستور الوحدة والتعددية السياسية في اليمن (1991)، لم يكن فقط فتحاً للتنافس السياسي والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات فحسب، بل فرصة لبث الوعي السياسي وتعزيز دور الأحزاب في الاندماج الاجتماعي وحماية الدولة الوليدة بعد عقودٍ من الصراع، وحظر التعددية السياسية في الشمال والجنوب. لكن التعددية السياسية، مع تكريسها دستورياً وتنوع مشاربها، إلا أنّها لم تمنع استئثار طرفٍ سياسي واحدٍ بنتائج الانتخابات، مثّل ذلك الاستفراد أهم مؤشرٍ على أنّ شرعية السلطة السياسية تمرُّ في أزمة تتعاظم وتتفاقم يوماً بعد يوم، حتى تجلت نتائج تلك الأزمة في 11 فبراير إبان الثورة الشبابية (2011)، ثم لاحقاً حينما جرت الإطاحة بالشرعية السياسية برمتها في انقلاب 21سبتمبر (2014).

يمثل الصراع على السلطة والاستفراد بها بطرقٍ غير شرعية، ووسم السلطة السياسية في اليمن أنّها ظلت ناقصة ومجزأة بنحوٍ دائم هو العنوان الأبرز في تاريخ اليمن القديم والحديث (الأحصب،2019. وما الأزمة السياسية التي تشهدها اليمن منذ (2011)، إلا قرينة تؤكد هشاشة شرعية السلطة وفشل النظام السياسي في أداء وظائفه، مما حوّل وظيفة الأحزاب خاصة (تكتل اللقاء المشترك) من التركيز على التنافس الانتخابي الديموقراطي، إلى وظيفةٍ توفيقيةٍ مهادنةٍ لعنف السلطة والحد من شرعنة النهج الاستبدادي في إدارة الدولة.

رابعاً: أدوات الحكم غير الشرعية في اليمن وأثرها على الشرعية السياسية.

شهدت اليمن في تاريخها الوسيط والحديث والمعاصر، أنظمة سياسية شمولية، تعاملت مع التنوع والتعدد المجتمعي اليمني تعاملاً سلبياً، سيست هذا التنوع وحوّلته إلى توازنٍ صراعي ونزاعي. أنظمة سياسية متصارعة ومتناحرة ومتزمتة، أنظمة تشطيرية غير ديموقراطية (قبل قيام دولة الوحدة) ثم واحدية تفتقر إلى الفاعلية والجدية في التعامل مع التعددية السياسية والحزبية بعد الوحدة اليمنية. مما نجم عنه غياب التطور السياسي والحضاري عن اليمن مجتمعاً ودولة (الظاهري، 2004). دفع ذلك الافتقار للفاعلية النّظام السياسي اليمني على الذهاب في تنويع الأدوات غير الشرعية لتعزيز بقائه في السلطة، من بينها:

1. إفراغ العملية الحزبية والتداول السلمي للسلطة من مضمونهما.

مع أنّ دستور الوحدة اليمنية قد أقرّ التعددية السياسية والعمل الحزبي والانتخابات باعتبارها طريقاً وحيداً للوصول إلى السلطة في البلاد في العام (1991 م)، وصل معها عدد الأحزاب اليمنية الى ما يقارب (50) حزباً متعددة المشارب، والتوجهات، والإيديولوجيات.

ومع أنّ الدستور الوحدة حدّد مدة رئاسة الجمهورية بخمس سنوات تبدأ من تاريخ أداء اليمين الدستوري، ولا يجوز تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين، مدة كل دورةٍ خمس سنوات فقط (الدستور اليمني،1991، مادة 107). إلا أنّ الحزب الحاكم في اليمن (المؤتمر الشعبي العام) ظلّ هو المهيمن على السلطة منذ العام (1978)، أي ما قبل

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2788

الوحدة اليمنية، حتى رحيل رئيس الحزب (علي صالح) عن السلطة بتوقيع المبادرة الخليجية في العام (2011)، (بما يعني 21 سنة من بعد إعلان التعددية والوحدة، و12 سنة قبل التعددية والوحدة).

وفي تلك الفترة الزمنية -على الأقل بعد الوحدة- مُنيت الحياة الحزبية في اليمن بانتكاساتٍ عديدةٍ أفرغت العمل الحزبي من مضمونه، خرجت على إثرها أحزاب المعارضة من التركيز على السباق البرامجي للوصول إلى السلطة، إلى الصراع من أجل بقاء الأحزاب ككيانات، صراع استخدم فيه النظام السياسي العديد من الوسائل والأدوات لتعطيل فاعلية العمل الحزبي ودوره في تعزيز الشرعية السياسية والوعي السياسي في المجتمع اليمني.

بالنظر إلى الواقع السياسي حتى الانتخابات البرلمانية عام (1997)، شهد الواقع السياسي اليمني تحولاتٍ مهمة، منها خروج الحزب الاشتراكي من السلطة بعد حرب (1994) ومقاطعته انتخابات (1997)، ولاحقًا صعود حزب التجمع اليمني للإصلاح إلى شراكةٍ مؤقتةٍ مع المؤتمر الشعبي العام، ثم خروجه من الائتلاف الحكومي بعد انتخابات (1997)، التي كرّست انفراد حزب صالح بالسلطة. هذه التطورات دفعت النظام الحاكم إلى تبنّي نهجٍ سياسي منفرد، يقوم على إنشاء ديموقراطية صورية. يمنح النظام عبرها مقاعد محدودة لأحزاب المعارضة، بحيث لا تتجاوز نسبتها (20٪) في المؤسسات المنتخبة، لضمان مشروعية شكلية تستخدم لتبرير ديموقراطية النظام دون تأثيرٍ حقيقي على قرارات السلطة (المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2010).

بعد انتخابات (1997)، بدأ النظام السياسي في اليمن باستثمار نتائج ذلك النهج، وكان أبرزها تعديل الدستور عام (2001) لتعزيز هيمنة السلطة التنفيذية. شملت التعديلات منح مجلس الشورى المُعين من الرئيس صلاحياتٍ تشريعية مشتركة مع مجلس النواب المنتخب، وتمديد فترة الرئاسة من خمس إلى سبع سنوات بدءًا من انتخابات (1999)، متجاهلة السنوات السابقة للرئيس في الحكم. كما مُنح الرئيس سلطة حلّ مجلس النواب دون موافقة الشعب أو أي هيئةٍ تمثيلية، وتمديد فترة مجلس النواب من خمس إلى ست سنوات، إضافةً إلى حق تعيين رؤساء الوحدات المحلية، مما ألغى الحكم المحلي بالانتخاب. هذه التعديلات تناقض الأساس الدستوري القائل بأنّ "الشعب هو مصدر السلطة وصاحبها، ويمارسها عن طريق الانتخاب والاستفتاء" (منصور، 2004).

اللافت للنظر في هذا السياق، أنّه في عشرة أعوامٍ فقط، شملت التعديلات الدستورية (110) مادة بما يعادل (69%) من مواد الدستور البالغة (159) مادة، كانت تلك التعديلات كفيلةً بتركيز السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) بيد الرئيس، ومنحه التحرك المريح لتعديل وسن التشريعات في البرلمان، وأصبح بمقدوره تعديل القوانين الانتخابية وإبعاد المعارضة من المشاركة. إضافةً إلى الاتهامات التي وجّهت إلى رأس النظام بالسيطرة على اللجنة العليا للانتخابات، والعمل على أن تكون نتائج أي انتخاباتٍ لصالح حزبه، وتعديل القانون بنحوٍ يلغي التمثيل المتوازن للقوى السياسية المختلفة، وبطريقةٍ تتضمن مزيدًا من الهيمنة (الفاس، 2015).

الأمر كذلك بالنسبة للسلطة القضائية، فمع أنّ الدستور اليمني يُشير إلى استقلالية السلطة القضائية، إلا أنّ الواقع يشير إلى هيمنة الحزب الحاكم على السلطة القضائية عبر سلطة الرئيس بتعيين وعزل أعضاء مجلس القضاء الأعلى، وقضاة المحكمة العليا، ورؤساء المحاكم في الدرجات الأدنى، وهذه الصلاحيات تجعل القضاء

بنحوٍ فعلي تابعاً للرئيس، الأمر الذي أفقد القضاء استقلاليته ودوره كحكمٍ محايدٍ ومسؤولٍ بين أطراف المجتمع (المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2010).

جدول (1) حجم التعديلات الدستورية الدستور اليمني في الفترة (1990-2000) (الغيش، 2000)

السنة	عدد مواد الدستور الأصلي	عدد المواد المعدلة	عدد المواد المضافة	عدد المواد الملغاة	التاريخ	طالب التعديل
تعديلات 1994	131	59	29	1	1994/9/29	حزبا المؤتمر والإصلاح
تعديلات 2000	157	13	6	2	2000/11/20	رئيس الجمهورية
المجموع		72	35	3		

لم يكتفِ النظام السياسي في اليمن بضمان عدم وصول المعارضة إلى السلطة، بل عمِلَ على تفريخها تارة، واستهداف قيادتها تارةً أخرى، فقد أنشأ نسخًا موازيةً لأحزاب للمعارضة، مثل: "المجلس الوطني لأحزاب المعارضة"، الذي ضم أحزاباً محسوبةً على النظام الحاكم مهمته (معارضة المعارضة).

ففي انتخابات (2003)، كان من بين (19) حزباً تنافست على الانتخابات، (12) منها محسوباً على النظام (المعهد الوطني الديموقراطي، 2003). كما استهدف النظام أبرز تكتلات المعارضة، مثل تكتل "اللقاء المشترك" الذي ضم سبعة أحزابٍ معارضةٍ رئيسة، وكان أبرز تلك الاستهدافات اغتيال مهندس التكتل، جارالله عمر، في مؤتمر حزب الإصلاح عام (2002)، حيث اتهمت قيادات في الحزب الاشتراكي الرئيس صالح بالوقوف وراء الاغتيال لإفساد العلاقة بين الإصلاح والإشتراكي (الشرعبي، 2013).

أثرت سلباً محاولات الحزب الحاكم تقويض العملية الحزبية في اليمن على المشاركة السياسية، مما أدَّى إلى أزمةٍ وعي سياسي لدى الأفراد والجماعات، وخلق حالة من النفور والعدائية تجاه القيم السياسية والحزبية، مع انعدام الثقة بالأحزاب المدنية ومؤسسات الدولة. هذه الأزمة دفعت المعارضة إلى التكتل، لعدم قدرة أي حزبٍ مواجهة النظام منفرداً، ذلك أنَّ مقدرات الدولة استغلها النظام لدعم الرئيس صالح، فقد أكدت تقارير أنَّ انتخابات (2006) شهدت استخدام النظام الإعلام والجيش والشرطة لصالحه (الأوروبي، 2006).

يرى باحثون أنَّ أحد أسباب إعاقة التحول الديموقراطي في اليمن هو عدم توافق النظام الانتخابي الحالي مع مستوى الوعي السياسي في البلاد. ولتحقيق العدالة والتنمية وبناء الدولة، يجب أن يركز النظام الانتخابي على رفع الوعي السياسي وتطوير الثقافة الديموقراطية مع كل دورةٍ انتخابية، مع مراعاة خصوصيات كل بلدٍ دون إسقاط المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة. وإلا، ستتحول الانتخابات إلى أداةٍ لتكريس ديموقراطيةٍ شكليةٍ تعزِّز الحكم الاستبدادي، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في التغيير عبر الآليات الديموقراطية، خاصةً الانتخابات العامة (المخلافي، 2017).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2788

1. إحياء الصراعات البينية وتشجيع الثقافة القبلية على حساب المؤسسات المدنية.

مع الإعلان عن دولة الوحدة والتعددية سياسية، إلا أنّ إخفاقات النظام السياسي أدّت إلى تعزيز عصبية القبيلة وتعاظم الانتماءات الفئوية، مما طغى على الهوية والمصالح الوطنية الجامعة. وتبرز مساوئ العصبية القبلية في الصراع على السلطة وتوزيع امتيازات الدولة، حيث تغلّب الولاءات والانتماءات الضيقة على المصلحة العامة والمواطنة المتساوية (الرماح، 2016). فقد قادت تلك الإخفاقات إلى ظهور هوياتٍ سياسيةٍ وسلاليةٍ تعود لما قبل الدولة. يمثل الحراك الجنوبي نموذجًا للهويات السياسية، حيث تسعى بعض فصائله لفك الارتباط والعودة لما قبل (1990)، بينما يمثل التمرُّد الحوثي شمالًا نموذجًا للهويات السلالية المذهبية التي تسعى للعودة لما قبل (1962) (الرماح، 2016).

لم يتجاوز النّظام السياسي بعد الوحدة اليمنية تعقيدات الاندماج الاجتماعي والتعددية القبلية في المجتمع اليمني، وإصلاح ما أفسده خلاف طرفي الصراع في حرب (1994 م). بل سعى إلى توظيف التناقضات التي أفرزتها جغرافية الصراع بين الشمال والجنوب، وصراع القبائل البينية، والحالة المذهبية، ونشوء أحزاب مختلفة الإيديولوجيات. كل ذلك فتح شهية النظام لتوظيف كل هذه التعقيدات بما يضمن بقاءه في السلطة، وبما يولد مزيداً من التعقيدات. فتجده النظام يتحوّل إلى قبيلة حينما يُجاري القبائل في صراعها، فيحالف بعضها بما يخدم مصالحه، ويتحوّل إلى نظامٍ سياسي حينما تكون القبيلة هي خصمه. اللافت أنّ سعي النخبة الحاكمة لاستغلال ضعاف القبيلة، لم يكن من ورائه إنهائها وبالتالي، بناء دولةٍ حديثةٍ عادلة، بل كان لتوظيفها لصالح بقاء النظام (الرماح، 2016).

إذا كانت عوامل برأي باحثين؛ من قبيل الرخاء الاقتصادي، والديموقراطية، والاستقرار تساعد القبيلة على تجاوز عصبيتها والاندماج في مجتمع المواطنة المتساوية، وانتقالها من أطوار بدائية ما قبل دولتيه إلى أطوار حديثة لحساب الوعي والتنمية، فإنّ ذلك قد تعذّر في الحالة اليمنية، مما دفع القبيلة إلى تكثيف ثقافة مقاومة التغيير، والميل للحفاظ على هيكلها الاجتماعي (أبو غانم، 1990).

ولهذا، سعى النظام السياسي إلى إبقاء مسببات الصراع المجتمعي، مستغلًا التنوع القبلي بإذكاء النزاعات والثأر بين القبائل وإشاعة حالة من عدم الاستقرار. اعتقد الحاكم أنّ هذه الصراعات تضمن استمراره كملاذٍ للقوى الاجتماعية، مما يطيل عمره السياسي عبر التحكيم بين القبائل، ليحوز الشرعية بهذه الوسيلة (الظاهري، 2004).

إنّ إبقاء الحالة الصراعية في المجتمع اليمني تقطع الطريق أمام القوى والأحزاب من تشكيل وعي سياسي قادرٍ على إزاحة الحزب الحاكم عن السلطة، خاصةً أنّه لا يملك أي إيديولوجيا سياسية واضحة لإدارة الدولة (الصلاحي، 2012).

دفع عجز النظام السياسي وضُعف شرعيته إلى استقطاب مشايخ القبائل، خاصةً قبيلة حاشد، لتعويض هذا العجز ووأد الوعي السياسي الديموقراطي. حيث أقام النظام علاقاتٍ رعويةً ريعية، مكرسًا ما يمكن تسميته بتحالف "قبيلة النظام ونظام القبيلة". فشيخ القبيلة، رغم افتقاره للسلطة الإرغامية على قبيلته، إلا أنّه يحظى باحترامها ويُعد ممثلًا بالنيابة عنها (الملجمي، 2024).

يسمي باحثون هذا التحالف بـ "احتكار القبيلة لمنصب الرئيس وقيادة المؤسسات العسكرية"، حيث ترسّخت قناعة لدى بعضهم بحاشدية الرئاسة ومذهبيتها. قبيلة حاشد، التي ينتمي إليها الرئيس، عزّزت نفوذها عبر نخب موالية للرئيس، تعمل وفق مبدأ الطاعة مقابل امتيازاتٍ ماديةٍ واجتماعيةٍ وسياسية. بذلك، يُعاد إنتاج القبيلة وتعظيم دورها، مع تعميم ثقافتها بزعم أصالتها وتمثيلها الحقيقي للمجتمع اليمني، بما يخدم مصالح النظام، ويعزّز سيطرته على الدولة (الصلاحي، 2012).

فعلى سبيل المثل لا الحصر، بلغ عدد مشايخ القبائل ممن يستلمون مرتباتهم من مصلحة شؤون القبائل التي يرأسها أحد أعضاء حزب الرئيس صالح في (2007)، حوالي (6000) شيخ (المركز اليمني، 2010). وفي هذا السياق، يرى باحثون أنّ النظام السياسي اليمني تبنّى نموذج "الكلبتوكراسي"، حيث تهيمن طبقة صغيرة من المشايخ والضباط ورجال الأعمال بقيمٍ ودوافعٍ مختلفة عن المجتمع اليمني. تمكنت هذه الطبقة، عبر سيطرتها على المواقع الحكومية التي يتدفق منها الريع، من تحقيق الإثراء الشخصي على حساب التنمية والأهداف الوطنية (Burrowes, 2005).

عوضاً عن تعزيز قيم المواطنة وتحقيق الاندماج الاجتماعي، ذهب النّظام في اليمن إلى بناء علاقات الموالاة، أو كما يسميها دي لابواسيه (de La Boétie) "العبودية المختارة" فلم يربط النّظام المواطن اليمني بعلاقات ولاء بالدولة، بل بعلاقات موالاةٍ بالنّظام، عبر وساطة النخب القبلية والتقليدية (الصلاحي، 2012). وهذا ما جعل سياسات الرئيس صالح تقف حائلةً دون إحلال ومأسسة التعددية السياسية في الحياة الاجتماعية والتشجيع على الروابط السياسية، في المقابل، شجّعت سياسته تقوية الروابط القبلية، واصطنعت زعاماتٍ قبليةٍ جديدةٍ جُلّ أعضائها في اللجنة الدائمة للحزب (المؤتمر الشعبي العام) وكتلته البرلمانية، وبهذا حازت السلطة الدعم القبلي عبر إدماج الزعامات القبلية في مؤسسات الدولة.

يمكن القول، إنّ تلك السياسات دفعت بقية القبائل التي لم تحظَ بريع النّظام إلى غرس ثقافةٍ سياسيةٍ مقابلةٍ للدولة، من أجل الحفاظ على دورها السياسي وبقائها، حيث تمارس القبيلة اليمنية، تأثيراً ثقافياً كبيراً على أفرادها، بقيمها وأعرافها، وغرس قيم الطاعة والولاء السياسي بما يوجه سلوكهم السياسي (الظاهري، 1996). وهو ما جعل الفرد اليمني يقدم الولاء للقبيلة على حساب الولاء للدولة. فوفقاً لتقارير للأمم المتحدة استخدم نظام صالح نهجين مختلفين مع القبائل؛ تلاعب عبرهما بالبُنية القبلية لتحقيق مكاسب سياسية، وهما: ضم المشايخ الذين يضمن ولاءهم إلى شبكات المحسوبيات التابعة له وتمكين شيوخ جدد، والنهج الثاني: إضعاف مكانة الشيوخ الذين ظلوا يمتنعون عن المشاركة في الفساد والمحسوبية السياسية عبر الصراعات والإقصاء من الريع والتوظيف (الأمم المتحدة، 2015).

شجّع النّظام السياسي الثقافة القبلية ذات الأبعاد الصراعية تحديداً (كالقيم الحربية، والتمسك بالسلاح، واعتباره جزءاً من الشخصية اليمنية، وانتشار وتعزيز ثقافة الثأر، عبر دعم القبائل المتقاتلة ضد بعضها، وانتشار التقطعات القبلية واختطاف السياح الأجانب) (الظاهري، 2004). تشير دراسات إلى أنّ عدد قطع السلاح في اليمن بين (50-60) مليون قطعة خارج إدارة الدولة، ومع هذا الكم الكبير من السلاح صُنِّف اليمن واحداً من أكثر المجتمعات تسليحاً وعنفاً، إذ يُعتقد أنّ ذلك الكم الكبير من الأسلحة يقتل ما يقارب (2000) فردٍ سنوياً (الأمم المتحدة، 2015).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2788

على صعيد التعقيدات المذهبية لم يسعَ النظام السياسي في اليمن لتجاوزها، مع أنّ الدستور لا ينص على اتباع مذهب بعينه. بل لجأ النظام إلى استدعاء هذا النمط الصراعي الخطير كلما شعر بتهديد شرعيته أمام التحديات الداخلية. ففي حرب (1994)، نقل عن الرئيس صالح قوله لمشايخ شمال الشمال (الزيدية) إنّه إذا هُزم فسيكون آخر زيدي يحكم اليمن (الحصب، 2019). وفي حروب النظام الستة ضد حركة الحوثي التي تتبنّى المذهب الشيعي الاثني عشري، ومع إعلانها في أدبياتها بحقها في السلطة والحكم، إلا أنّ النظام استخدمها سياسياً بتحالفاتٍ متقلبة. تارةً باستخدامها ضد خصومه الداخليين، كما في اقتحام صنعاء (2014) لإسقاط شرعية الرئيس هادي، والانتقام من قوى ثورة 11 فبراير، وتارةً ضد السعودية لابتزازها ودعم نظامه (الأمم المتحدة، 2015).

2. مأسسة الفساد وسيطرة النخبة الحاكمة على مقدرات الدولة.

جسّدت مأسسة الفساد وسيطرة النخبة الحاكمة على مقدرات الدولة إحدى أهم الأدوات التي استخدمها النّظام السياسي للحفاظ على السلطة وبقائه في سدّة الحكم، مما أضعف الشرعية السياسية للدولة وأحدث تدهورًا في الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. هذا التدهور أدّى إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة التوترات الداخلية. فهناك الكثير من التقارير والدراسات الدولية والمحلية التي تناولت حالة الفساد في اليمن، وسيطرة النخبة الحاكمة، وفي مقدمتها عائلة الرئيس علي صالح وقبيلته على مقدرات الدولة، وتسخير الحزب الحاكم لموارد الدولة بما يحقق البقاء في السلطة، لا بما يحقق أهداف المجتمع. وفي ضوء ذلك، عمل النّظام على تعبئة موارد الدولة لمواجهة القوى والتنظيمات الاجتماعية الحديثة التي هي بطبيعتها قوى سياسية تسعى للوصول إلى السلطة وفق تشريعات الدستور اليمني، خلافًا للقوى التقليدية التي تحالف معها النّظام، وهي في معظمها نخب من الباحثين عن الريع، تسعى للحصول على الثروة، ومع نظام صالح وجدت ضالتها (الشرجبي، 2011).

أدّت سياسات تعبئة الموارد في سبيل استرضاء تلك النخب المتحالفة وتوسيع قاعدتها إلى تضخم هيكل الجهاز الإداري للدولة بنحوٍ غير مسبوق؛ فوفقًا لتقارير دولية بلغ عدد أعضاء مجلس الشورى الذي يُعين الرئيس صالح أعضاءه (111) عضواً، ووصل عدد الوزراء إلى (32) وزيراً، وجرى تقسيم البلاد إلى (22) محافظة، وما يزيد عن (335) مديرية، يُعين مدراءها من قبل الرئيس (الشرجبي، 2011). وبلغ عدد الوظائف الوهمية التي وزّعت لكسب الولاءات في أجهزة الدولة في عام (2008)، حوالي (300,00) موظفًا، وقدّر الجنود الوهميين في كشوفات الجيش بما يقارب من ثلث جنود القوات المسلحة (USAID, 2006). وبلغت ميزانية مصلحة شؤون القبائل سنوياً حوالي (13.5) مليون دولار (الورد، 2013).

أما على صعيد جمع الثروة بطرق غير شرعية، تقدّر تقارير أممية ثروة الرئيس صالح من الأصول التي جمعها في (33) سنة من الحكم حتى العام (2012م)، ما يتراوح قيمته بين (32) مليار دولار، و(62) مليار دولار، يُعتقد أنّ معظمها قد نقل إلى خارج اليمن تحت أسماء مستعارة (الأمم المتحدة، 2015). وتعتقد تلك التقارير أنّ الأموال التي تولدت عنها الثروة هي من عقود الغاز والنفط، التي يُزعم أنّه طلب أموال مقابل منح الشركات حقوق خاصة للتنقيب في اليمن (Shakdam, 2014).

الجدول رقم (2) : وضع اليمن في مقياس مؤشرات الدولة الفاشلة الصادر عن مجلة السياسة الخارجية وصندوق السلام للأعوام من (2008- 2011) (مركز الخليج للدراسات، 2012)

مؤشرات الدولة الفاشلة	2008	2009	2010	2011
تعاظم الضغوط الديموغرافية	8.6	8.8	8.6	8.7
حركة قوية للاجئين أو المشردين داخليًا.	7.2	7.9	8.3	8.4
الهجرة الإنسانية المستمرة.	7.2	7.4	7.2	6.9
التنمية الاقتصادية غير العادلة.	8.8	8.9	8.6	8.3
الفقر والانهيار الاقتصادي.	8.2	8.2	7.9	7.7
تدهور شرعية الدولة.	8	8.3	8.7	8.6
انهيار الخدمات العامة.	8.3	8.5	8.6	8.7
انتهاك حقوق الإنسان.	7.5	7.7	8	7.7
الأجهزة الأمنية والدولة البوليسية.	8.2	8.4	8.09	9.3
صعود النخب العصبية والحزبية.	8.9	9	9.2	9.3
تدخل القوى الخارجية.	7.2	7.3	7.8	8.2

تشير البيانات أعلاه إلى تدهور مؤشرات الفساد والاقتصاد في عهد نظام صالح، حيث احتلت اليمن المرتبة (146) عالميًا في مؤشر مدركات الفساد لعام (2010)، ما يعكس مستوى عالٍ من الفساد المؤسسي. كما تظهر مؤشرات الدولة الفاشلة تدهورًا في معايير عديدة، منها الضغوط الديموغرافية، حركة اللاجئين، الشرعية السياسية، التنمية غير العادلة، الفقر، وانهيار الخدمات العامة. وهو ما يدلل على أنّ مأسسة الفساد وسلطة النخبة الحاكمة أضعفت الشرعية السياسية، وأسهمت في تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية، مما فاقم تحديات الاستقرار والتنمية في اليمن. ولهذا عزّز النظام شرعيته المنهارة بإحاطة نفسه بأقلية (أوليغارشية Oligarchy) تتحكم في الاقتصاد والبُنية الاجتماعية والجيش ومؤسسات الدولة.

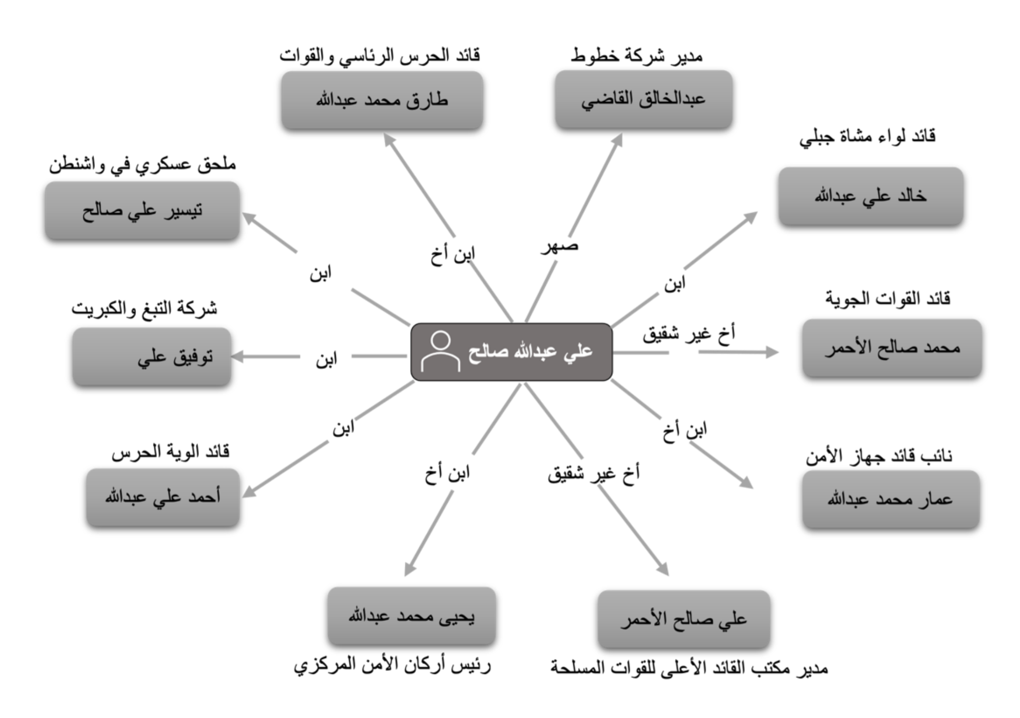
3. توريث السلطة وحيازة المؤسسات العسكرية وأجهزة الأمن للمصالح الخاصة.

اعتمد نظام السياسي في اليمن على نظام محسوبيةٍ متكامل، يقوم على تعيين الأقارب في المناصب الحساسة أمنيًا وعسكريًا واقتصاديًا واجتماعيًا. فمنذ تولي علي صالح الرئاسة عام (1979)، أدرك مبكرًا أهمية المؤسسات العسكرية والأمنية كضمانة لحيازته السلطة وفرض هيمنته، ولهذا، عمد إلى تقوية فصائل عسكرية بعينها بعيدًا عن التشكيلات العسكرية الأخرى، فقد شرّع في وضع أقاربه وأبناء قبيلته في المناصب العسكرية والأمنية الرئيسة، وضمن عبر ذلك تعزيز سلطته على الدولة، وفي الوقت نفسه إلغاء أي إمكانية للانقلاب عليه من داخل هذه المؤسسات (المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2010).

عزّز صالح مؤسسة الجيش، خاصة تشكيلات الحرس الجمهوري عبر التطوير والتسليح المتقدم، وإسناد قيادتها إلى نجله أحمد علي عبد الله صالح في العام (2000م)، استثمر التظام المليارات من خزينة الدولة في تجهيز

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2788

هذه القوات التي بلغ قوامها قبل ثورة 11 فبراير حسب تقديرات (23) لواءً عسكريًا تتوزع على مختلف أنحاء الجمهورية (الجزيرة، 2017). ولاحقًا أنشأ صالح تشكيلاتٍ عسكريةً مماثلةً هدفها فرض مزيدًا من السيطرة، أسند قيادة تلك التشكيلات إلى أقاربه.



شكل رقم (1): شبكة عائلة صالح في مفاصل الدولة اليمنية (Zimmerman, 2012)

يوضح الشكل أعلاه شبكة عائلة الرئيس صالح والحضور القوي لهم في عددٍ كبيرٍ من مناصب الدولة ومؤسساتها، وهو ما أتاح للنظام إحكام السيطرة المباشرة على جميع مفاصلها، لم يقتصر الأمر على تلك المناصب بل تعدّاه؛ حيث أصبح الأقارب المعينين في المناصب العسكرية والأمنية وغيرها يمارسون سلطات واسعة داخل الدولة تتجاوز المهام التي يشغلونها، مما أعاق ظهور أي مقاومةٍ داخليةٍ للنظام (سياسية أو عسكرية)، ومع حلول عام (2010م)، كان أقارب الرئيس صالح قد أصبحوا يشغلون عددًا كبيرًا من المناصب الحكومية والاقتصادية في اليمن (المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2010).

لم يقتصر استخدام المؤسسات العسكرية والأمنية لتحقيق المصالح الخاصة فحسب، بل امتدت للضغط السياسي على المعارضة؛ ففي انتخابات (2006)، هدّد الرئيس صالح بنزول الجيش للشوارع عندما كانت مؤشرات فوز مرشح المعارضة ابن شملان قوية، مما دفع المعارضة للتراجع خوفًا من الاقتتال الداخلي. يعكس تهديد صالح مدى سيطرته على المؤسسة العسكرية، مستخدمًا الجيش لتعطيل التنافس السياسي الشرعي وتعزيز نفوذ عائلته. تجسّد ذلك في محاولته توريث السلطة لنجله أحمد علي أواخر عهده، حيث بدأ من العام (2009)، تهيئة الأجواء داخل الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي) وطرح تعديلاتٍ دستورية (الفقيه، 2010). وهو ما رفضته المعارضة، لينتهي المشروع بقيام ثورة 11 فبراير، ومواجهة الحرس الجمهوري لقوى الثورة المطالبة بالإصلاح.

أدّت محاولة توريث السلطة والسيطرة على المؤسسات بطرق غير شرعية إلى تآكل شرعية النظام والدولة، نتيجة اعتماد العلاقات الشخصية والعائلية بدلًا من الكفاءات المهنية. فتفشى الفساد وثقافة المحسوبية داخل الدولة، وقمع المناوئين لسياسات الحزب الحاكم. كما أسهمت السيطرة العسكرية في تقويض المؤسسات الديموقراطية وتعزيز سلطة الرئيس، مما زاد هشاشة النظام ونشوب الأزمات المتتالية، وصولًا لتحالف الأجهزة العسكرية العائلية مع الحوثيين لإسقاط الشرعية السياسية للدولة.

4. استخدام ورقة الحرب على الإرهاب.

من بين التوليفة التي كان يوظفها النّظام الحاكم في إطالة بقائه في السلطة، ومن ثم في إدارة صراعاته الداخلية ضد خصومه السياسيين، لفت انتباه العاملين والفاعلين الخارجيين إلى أنّ النّظام الذي يتمثل في شخصه، إذا سقط فسوف تنزلق اليمن إلى "صومال" أو "أفغانستان" أخرى، وهو ما يهدّد الأمن والسلم الدولي والإقليمي. وهو ما حاول الحزب الحاكم أن يبرهن عليه عملياً عبر تسليمه المحافظات الجنوبية لتنظيم القاعدة في رسالة لحلفائه في الخارج ألا يلتفتوا للاحتجاجات الشعبية التي خرجت مناهضة لسياساته. فبعد أيام من خطاب للرئيس صالح أمام وحدات من الجيش في (27 مايو/أيار 2011)، قال فيه: "إنّ القاعدة ستسيطر على المحافظات الجنوبية والشرقية إذا استمرت الفوضى في إشارةٍ إلى الاحتجاجات الشعبية"، ليسيطر بعدها التنظيم وأنصار الشريعة على أجزاءٍ واسعةٍ من محافظات حضرموت وشبوة والبيضاء وأبين (السقاف، 2012).

ومما يؤكد ذلك، ما قدّمه الفريق الذي كُلف من الأمم المتحدة لدراسة حالة وضع اليمن ومعرقلي العملية السياسية في التقرير الصادر في (2015)، فقد ذكر الفريق في تقريره أنّه تلقى رسائل تشير إلى علاقة تربط علي عبد اللّه صالح وأسرته بالقاعدة في شبه الجزيرة العربية. وحصل الفريق على معلوماتٍ من مصادر سريةٍ تقول إنّ محمد ناصر أحمد، وزير الدفاع في حكومة علي صالح حينها، التقى (سامي ديان) أحد قادة تنظيم القاعدة في شبة الجزيرة العربية في مكتب الرئيس صالح آنذاك في صنعاء، في اللحظة التي كانت فيها وحدات من الجيش اليمني تقاتل التنظيم في محافظة أبين، وأنّ هدف اللقاء كان ترتيب انسحاب الجيش من أبين وتسليمها للقاعدة، وأضاف المصدر أنّ الضابط العسكري الذي كان مسؤولاً عن وحدة مكافحة الإرهاب في المحافظة المذكورة هو ابن أخ الرئيس يحيى صالح، وأنّه من أعطى الأوامر بالانسحاب، ليعلن بعدها التنظيم محافظة أبين اليمنية ولاية إسلامية (الأمم المتحدة، 2015).

فسّر الكثير من المراقبين ما حدث في المحافظات الجنوبية بأنّه مؤامرة من قبل النّظام، أراد عبرها أن يثبت للعالم صحة تحذيراته السابقة، وفي نفس الوقت توظف (شماعة) ما يطلق عليه الإرهاب من أجل إخافة وابتزاز القوى الإقليمية والدولية التي رفعت الغطاء عنه ودعمت بصورةٍ أو بأخرى ثورة الشباب السلمية في اليمن (السقاف، 2012). يرى آخرون أنّه من غير المستبعد أن يكون النّظام اليمني قد وجد في القاعدة مصدرًا مهمًا من مصادر الريع والدعم السياسي، ففي ظل تنامي الأزمات السياسية والاقتصادية وتراجع الدعم الخارجي ربما وجد النّظام في إبقاء حربه مع القاعدة مفتوحة إلى ما لا نهاية سياسة مُثلى للحصول على دعم الولايات المتحدة، والغرب، والدول المجاورة (الصلاحي، 2012).

ففي السواحل الجنوبية على سبيل المثال: قام النّظام اليمني بتأجير زوارق حربيةٍ حصل عليها من الولايات المتحدة الأميركية بهدف تقوية خفر السواحل اليمني في مواجهة القرصنة البحرية بما عليها من جنود

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2788

لشركاتٍ خاصةٍ تقدم الخدمات الأمنية للشركات العابرة في خليج عدن مقابل عشرات الآلاف من الدولارات تدفعها كل سفينة، لا تدخل تلك الأموال إلى خزانة الدولة (Coker, 2011). وفي هذا السياق، يرى السقاف أنَّه كلما كانت الضغوط الداخلية والخارجية تزداد على النّظام من أجل المضي قدماً في عملية الإصلاح السياسي والديموقراطي في البلد، بادر إلى فتح بؤر صراعٍ جديدة، وجبهات قتالٍ متعددة، كنوع من الهروب من الاستحقاقات السياسية، فتارةً يشن حرباً في صعدة، وتارةً في الجنوب، وأخرى مع تنظيم القاعدة في مواقع ومحطاتٍ مختلفة (السقاف، 2012).

الخاتمة

إنّ البحث في الأدوات التي استخدمها النّظام الحاكم في اليمن للبقاء في السلطة لا تزال بحاجةٍ إلى الكثير من جهود الجماعة العلمية نحو للاقتراب أكثر لفهم البُنية السياسية في اليمن، وهي جهودٌ يمكن عدُّها ضمن التطلعات الرامية لإعادة فهم مصادر الشرعية السياسية بما يتوافق مع القيم والأخلاقيات والثقافة السائدة للمجتمع (الشرعية الاجتماعية). كما أنّ عمل النّظام السياسي في اليمن خارج منظومة الأطر الشرعية للدولة يعني استمرار الصراع في اليمن، بما يعني الزج بالمزيد من الأدوات غير الشرعية التي تمثل خطراً على الشرعية السياسية في اليمن. وفي هذا السياق، خلصت الدراسة في تحليلها للأدوات غير الشرعية التي استخدمها النّظام السياسي في اليمن للبقاء في السلطة إلى الاستنتاجات الآتية:

1. إنّ النظام السياسي في اليمن استخدم التعديلات الدستورية وتفريخ أحزاب المعارضة، وإفراغ العمل الحزبي من مضمونه لتعزيز سلطته التنفيذية والقضائية والتشريعية، أدّى ذلك إلى تعذُّر التداول السلمي للسلطة، وتدني الوعي السياسي وفقدان الثقة بمؤسسات الدولة، وتدهور الشرعية السياسية.
2. إنّ النظام دعم التعددية القبلية عوضاً عن التعددية السياسية المدنية، مما عزّز عصبية القبيلة وتعاظم انتماءات ما قبل الدولة التي طغت على الشعور بالهوية الجامعة، مما أوجد شرعية تقليدية قائمة على العلاقات الزبونية.
3. إنّ النّظام في اليمن لم يتجاوز تعقيدات الاندماج الاجتماعي، بل سعى إلى توظيفها (شمال-جنوب-قبيلة-مذهب-إيديولوجيا) كل ذلك طرح الكثير من الخيارات، فتحت شهية النّظام بما يضمن بقاءه في السلطة، وهو ما انعكس سلباً على الشرعية السياسية.
4. إنّ إخفاق النّظام السياسي في تحقيق الكفاءة والفاعلية، دفعته إلى البحث عن علاقاتٍ ريعيةٍ تضمن له الحد الأعلى من الهيمنة والسيطرة على مؤسسات الدولة، مما أسهم في مأسسة الفساد والمحسوبية وسيطرة النخبة الحاكمة على مؤسسات ومقدرات الدولة وتآكل الشرعية السياسية.
5. إنّ النّظام وظّف خطاب الحرب على الإرهاب لجني الريع الدولي، وتحسين صورته، ولصق تهمة الإرهاب بمعارضيه، مما أدّى إلى تدمير البُنية السياسية والاجتماعية وعدم الاستقرار في البلاد.

6. إنّ السياسات الممنهجة لتوزيع الموارد بنحوٍ غير عادل من قبل النّظام السياسي أدّت إلى تعزيز الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات والمناطق المختلفة، مما زاد من حِدّة التوترات المناطقية والعودة إلى الهويات الفرعية، وهو ما أضعف من مركزية الدولة وبسط سيطرتها على الجغرافية اليمنية.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2788

المراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- **الكتب ومقالات علمية:**

الظاهري .(2004) .*المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية* (ط1). القاهرة: مكتبة مدبولي.

إبراهيم .(2002) .*مصادر الشرعية في الأنظمة الحكم العربية* .في بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: *أزمة الديموقراطية في الوطن العربي* (ط3). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أبو غانم .(1990) .*القبيلة والدولة في اليمن* (ط1). القاهرة: دار المنار.

الصلاحي .(2012) .*المجتمع والنظام السياسي في اليمن- الفاعلون غير الرسميون في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة* (ط1). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون.

الأنصاري .(1994) .*تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

البرهاوي .(2016) .*النظام السياسي في اليمن من الإمام يحي حميد الدين إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي* (ط1). الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع.

الأحصب .(2019) .*هوية السلطة في اليمن: جدل السياسة والتاريخ* (ط1). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الشرجبي .(2011) .*أزمة عجز الدولة وانهيارها* .في *أزمة الدولة في الوطن العربي: البحوث والمناقشات التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية* (ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الظاهري .(1996) .*الدور السياسي للقبيلة في اليمن* (ط1). القاهرة: مكتبة مدبولي.

الشرجبي .(1990) .*القرية والدولة في المجتمع اليمني* (ط1). بيروت: دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع.

الفقيه .(2010) .*التكتل على قاعدة الديموقراطية في الجمهورية اليمنية (1990-2009): المحاولات، والمعوقات، والشروط المطلوبة* .في *نحو كتلة تاريخية ديموقراطية في البلدان العربية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

دي فرجيه .(1977) .*في الدكتاتورية* (ترجمة هشام متولي، ط1). بيروت: منشورات عويدات.

الرماح .(2016) .*تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على الثقافة السياسية وعملية التحول الديمقراطي في اليمن* . *جامعة قناة السويس المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، *7*.(3)

الغيش .(2000) .*التحول الديموقراطي والاستقرار السياسي في اليمن .(1990-2000)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة تونس المنار، تونس.

الملجمي .(2024) .*دور التحالف العربي في استعادة الشرعية في اليمن .(2015-2022)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة يونزا، ماليزيا.

بلعيفة &زوامبية .(2019) .*أزمة الشرعية السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة* . *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 14* .(1)الجزائر: جامعة مولود معمري.

داود .(1991) .*الموسوعة السياسية المعاصرة* (ط1). القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

سلامة .(1987) .*نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية* (ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد القادر .(2017) .*الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية: الواقع والمأمول .مجلة البحوث السياسية والإدارية، 2017*.(11).

مالكي .(2007) .*العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطن .المجلة العربية للعلوم السياسية، 2017*.(13).

منصور .(2004) .*الأحزاب السياسية والتحول الديموقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاج أخرى* (ط1). القاهرة: مكتبة مدبولي.

والي .(2003) .*إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- التقارير:

المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية .(2010) .*التقرير اليمني الإستراتيجي* .صنعاء.

السقاف .(2012) .*تقارير: القاعدة وعملية الانتقال السياسي في اليمن: طبيعة الصراع ورهانات المستقبل* .مركز الجزيرة للدراسات.

الدستور اليمني .(1991) .*دستور الجمهورية اليمنية*، المادة (107)، الفقرة (ز).

الأمم المتحدة .(2015) .*تقرير الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن عن اليمن*)رقم التقرير .(S/2015/125 النسخ العربية.

بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في اليمن .(2006) .*التقرير النهائي عن الانتخابات الرئاسية والمحلية* . النسخة العربية.

مركز الخليج للدراسات ودار الخليج للصحافة والطباعة والنشر .(2012) .*التقرير الإستراتيجي الخليجي 2011-2012* . الشارقة.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i3.2788

- **المواقع الالكترونية:**

الورد (2013). هل يلغي اليمن مصلحة شؤون القبائل؟ *الجزيرة نت*. تم الاسترجاع في 15 مارس 2025، الساعة 13:22، من https://bit.ly/3FxQtxK.

الفاس (2015). الأحزاب السياسية اليمنية: جغرافية اليمن المتحركة 2. *المنار*. تم الاسترجاع في 12 يناير 2025، الساعة 11:30، من https://almanar.com.lb/29632.

الشرعبي (2013). القيادي الاشتراكي على الصراري يتهم الرئيس السابق باغتيال جارالله عمر. *المصدر أونلاين*. تم الاسترجاع في 18 يناير 2025، الساعة 9:30، من https://almasdaronline.com/articles/108203.

المخلافي (2017). النّظام الانتخابي في اليمن: معايير الانتخابات التعددية. *مدونة الدكتور المخلافي*. تم الاسترجاع في 19 يناير 2025، الساعة 13:12، من https://dr-mekhlafi.net/archives/1919.

الجزيرة نت (2017). تعرّف على الحرس الجمهوري اليمني. تم الاسترجاع في 12 يناير 2025، الساعة 11:35، من https://bit.ly/3WdqMI0.

ثانياً: المصادر والمراجع الإنجليزية

- **الكتب**

Burrowes, R. D. (2005). Yemen, its political economy and the effort against terrorism. In R. I. Rotberg (Ed.), *Battling terrorism in the Horn of Africa* (pp. xx-xx). Brookings Institution Press/WPE.

Locke, J. (1823). *Two treatises of government.* Thomas Tegg; W. Sharpe and Son; G. Offor; G. and J. Robinson; J. Evans and Co.; R. Griffin and Co.; J. Gumming.

Walker, D., & Gray, D. (2009). *The A to Z of Marxism.* [Publisher].

Weber, M. (1969). *The theory of social and economic organization* (A. M. Henderson & T. Parsons, Trans.; T. Parsons, Ed.). Free Press. (Original work published [year]).

- **المواقع الإلكترونية:**

Best, S. (2001). Chapter 2. In *Introduction to politics and society*. Retrieved from https://www.sagepub.com/sites/default/files/upm-binaries/9547_017533ch2.pdf

Coker, M. (2011). U.S. military aid is available for hire in Yemen. *The Wall Street Journal*. Retrieved from https://www.wsj.com/articles/SB10001424052970204204004576049660513491614

Shakdam, C. (2014). Yemen: Injustice anywhere is a threat to justice everywhere. *Eurasia Review*. Retrieved from https://www.eurasiareview.com/15062014-yemen-injustice-anywhere-threat-justice-everywhere-oped/

Zimmerman, K. (2012, February 20). Saleh family network. *Critical Threats*. Retrieved from https://www.criticalthreats.org/analysis/saleh-family-network